

أثر تحرير التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات في ظل تقلبات سعر الصرف وسعر
البترو: دراسة قياسية على الجزائر خلال الفترة 1992-2019

The impact of the liberalization of foreign trade on the
balance of payments in light of fluctuations in the exchange
rate and the price of oil: an econometric study on Algeria
during the period 1992-2019

¹ دحماني عبد القادر

طالب دكتوراه/مخبر MECAS / جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

abdelkader.dahmani@univ-tlemcen.dz

فروانة حازم

أستاذ محاضر أ/ مخبر MECAS / جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان

Atiaf_1998@hotmail.com

قُدِّم للنشر في 07.03.2022, قُبِل للنشر في: 31.10.2022, نشر في: 15.12.2022

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر تحرير التجارة الخارجية على ميزان المدفوعات في الجزائر في ظل تقلبات سعر الصرف وسعر البترول خلال الفترة 1992-2019، بالاعتماد على منهج الانحدار الذاتي لفجوات الإبطاء الموزعة (ARDL)، واستخدام مؤشر الانفتاح التجاري، سعر الصرف وسعر البترول كمتغيرات مستقلة بالإضافة إلى رصيد ميزان المدفوعات كمتغير تابع. خلصت هذه الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري وسعر البترول يؤثران إيجابيا على ميزان المدفوعات بينما سعر الصرف يؤثر سلبيا.

الكلمات المفتاحية: التحرير التجاري، الانفتاح التجاري، سعر الصرف، سعر البترول، ميزان المدفوعات.

تصنيف JEL: C32, F10, F40, D51

Abstract :

This study aims to measure the impact of the liberalization of foreign trade on the balance of payments in Algeria in light of fluctuations in the exchange rate and the oil price during the period 1992-2019, based on the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) approach, and using the trade openness index, the exchange rate and the oil price as independent variables Plus the balance of payments balance as a dependent variable. This study concluded that trade openness and the oil price positively affect the balance of payments, while the exchange rate affect negatively.

¹ المؤلف المراسل

Keywords: Trade Liberalization, Trade Openness, Exchange Rate, Oil Price, Balance Of Payments.

Jel Classification Codes: C32, F10, F40, D51

مقدمة :

سعت الدول الرأس مالية المتطورة إلى اكتساح الأسواق الخارجية من أجل بيع وتصدير سلعها وخدماتها والسيطرة على التجارة العالمية، أما الدول النامية فنظرا لمعاناتها من العجز في موازينها الاقتصادية وتفاقم مديونيتها الخارجية كانت مجبرة على التوجه نحو المؤسسات المالية الدولية من أجل مساعدتها في تحقيق توازنها الاقتصادي والتي فرضت عليها عدة توجيهات أبرزها ضرورة تحرير التجارة الخارجية، ولهذا شهد العالم موجة من الانفتاح على التجارة العالمية بإزالة كافة القيود التي كانت تعيق تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال. الجزائر كغيرها من الدول النامية لجأت إلى صندوق النقد الدولي للتخلص من العجز السائد بعد صدمة النفط سنة 1986 خاصة أن الاقتصاد الجزائري ريعي يمثل فيه قطاع المحروقات حوالي 97% من الصادرات، وفرضت عليها مجموعة من الإصلاحات الهيكلية ابتداء من الثمانينات إلى غاية بداية التسعينات تهدف إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات، تضمنت هذه الإصلاحات التوجه نحو انفتاح تجاري ومالي والتخفيض التدريجي للقيود السعرية والكمية والتنظيمية.

من خلال ما سبق يمكننا طرح التساؤل التالي: ما مدى تأثير التحرير التجاري على رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر في ظل تقلبات سعر الصرف وسعر البترول خلال الفترة 1992-2019؟

للإجابة عن إشكالية البحث نقترح فرضيتين رئيسيتين هما:

✓ توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الانفتاح التجاري وميزان المدفوعات في الأجل الطويل والقصير.

✓ سعر الصرف وسعر البترول يؤثران إيجابيا على رصيد ميزان المدفوعات.

تكمّن أهمية هذه الدراسة في دور التجارة الخارجية في إنعاش الاقتصاد الجزائري خاصة بعد الجدل القائم حول انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية التي بدورها تفرض على أعضائها تحمرا كاملا للتجارة الخارجية.

تهدف هذه الدراسة إلى الوقوف على نقاط قوة وضعف سياسة التحرير التجاري الخارجية للجزائر وقياس أثر التحرير التجاري على رصيد ميزان المدفوعات في ظل تقلبات سعر الصرف وسعر البترول.

من أجل معالجة الموضوع والإجابة على الإشكالية تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج القياسي. المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف تطور التحرير التجاري في الجزائر وتحليل واقع الاقتصاد الجزائري، والمنهج القياسي لقياس أثر التحرير التجاري وسعر الصرف وسعر البترول على رصيد ميزان المدفوعات.

الدراسات السابقة:

– دراسة Mellal Charaf Eddine (2021) بعنوان: The impact of trade openness on Algeria and Tunisia²، قارنت هذه الدراسة بين أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في الجزائر وتونس، فالجزائر تسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة في حين أن تونس منضمة فعليا إلى المنظمة العالمية للتجارة، فخلصت الدراسة إلى أن الانفتاح التجاري يؤثر إيجابيا على ميزان المدفوعات حيث بلغت نسبة التأثير في الجزائر 63% بينما بلغت نظيرتها التونسية 1.6% وهذا راجع إلى أن الاقتصاد الجزائري ريعي يعتمد على قطاع المحروقات بشكل أوسع أما الاقتصاد التونسي فهو متنوع مقارنة بالجزائري.

² Mellal, C.(2021), « The impact of trade openness on Algeria and Tunisia », Economic and Management Research Journal, vol. 15, n° 1, p. 35-52.

- دراسة نور الهدى بوحيتم ومسعود جماني (2020) بعنوان تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري فالجزائر خلال الفترة 1990-2017³ هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر الانفتاح التجاري على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2017 من خلال تحليل تطور الانفتاح التجاري المعبر عنه بنسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي وتطور كل من الصادرات والواردات ورصيد الميزان التجاري. أكدت نتائج هذه الدراسة أن الانفتاح التجاري المرتفع الذي بلغ 56.1% سنة 2017 يؤثر إيجابيا واضحا على حجم الواردات التي ارتفعت بشكل سريع بسبب انخفاض الرسوم الجمركية عليها، أما فيما يخص الصادرات فتأثرت إيجابيا ولكن بشكل أقل من الواردات وهذا ما نتج عنه تأثر رصيد الميزان التجاري سلبيا.

- دراسة دريس رشيد (2014) بعنوان انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2012⁴، تناولت هذه الدراسة موضوع تأثير الإصلاحات التجارية في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات وإن كان لها القدرة على تصحيح اختلالاته ضمن مفهوم التوجه نحو اقتصاد السوق الذي عرفته الجزائر وتم تحليل تطور مؤشرات الانفتاح التجاري وحسابات ميزان المدفوعات المتمثلة في الميزان التجاري وحساب رأس المال ورصيد ميزان المدفوعات الكلي.

خلصت هذه الدراسة إلى أن انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي لم يكن له أي أثر على هيكل ميزان المدفوعات باستثناء التغيير في الهيكل السلمي للواردات وبشكل لا يخدم الاقتصاد الجزائري مما ساهم في استنزاف العملة الصعبة في السنوات الأخيرة وأن العجز في حساب رأس المال لا يفسر بالانفتاح التجاري بل هو ناتج عن تسديد الجزائر لديونها الخارجية إضافة إلى نقص حجم الاستثمار الأجنبي المباشر.

- دراسة M. Aslam Chaudhary and Baber Amin (2012) بعنوان Impact of Trade Openness on Exports Growth, Imports Growth and Trade Balance of Pakistan⁵ مدى تأثير الانفتاح التجاري على كل من الصادرات والواردات والميزان التجاري على دولة باكستان خلال الفترة من 1980 إلى 2008 باستخدام نموذج المربعات الصغرى OLS وتوصلت إلى أن الانفتاح التجاري يؤثر بشكل إيجابي على الصادرات والواردات لكن الصادرات زادت بشكل أقل مقارنة بالواردات مما أدى إلى تدهور الميزان التجاري.

- دراسة Amelia u. Santos-Paulino (2004) بعنوان Trade liberalization and the balance of payments in selected developing countries⁶ تحققت هذه الدراسة من فرضية تأثير تخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية على الميزان التجاري والحساب الجاري ل 22 دولة أفريقية ولاتينية وشرق وجنوب أسوية باستعمال تحليل السلاسل الزمنية وخلصت هذه الدراسة إلى تدهور الميزان التجاري وميزان المدفوعات الخاص بالدول بسبب ارتفاع الواردات بشكل أكبر مقارنة بالصادرات.

³ بوحيتم، ن. جماني، م. (2020) « تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري فالجزائر خلال الفترة 1990-2017 »، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 2، ص 169-192

⁴ دريس، ر. (2014)، « انعكاسات الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2012 »، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، ص 24-31.

⁵ Aslam Chaudhary, A. Bader, A. (2012), « Impact of Trade Openness on Exports Growth, Imports Growth and Trade Balance of Pakistan », Forman Journal of Economic Studies, vol. 8, p. 63-81.

⁶ Santos-Paulino, A. U. (2004). « Trade liberalization and the balance of payments in selected developing countries ». *The Manchester School*, vol 72, n1, 100-118.

1- الأطار النظري للتحرير التجاري وميزان المدفوعات.

1-1 التحرير التجاري:

يقصد بتحرير التجارة أنه مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى إزالة أو تخفيف القيود المحبطة للتدفق الحر للسلع والخدمات من دولة إلى أخرى وذلك بتفكيك الحواجز الجمركية وغير الجمركية وبالتالي يصبح نظام التجارة الخارجية حياذيا خاليا من تدخل الدولة⁷، كما يربط البعض مفهوم تحرير التجارة الخارجية بالوسائل السعرية كالتعريف الجمركية المنخفضة أو المدومة و هذا خطأ؛ فلا يقتصر مفهوم التحرير على ذلك فقط بل يشمل أيضا الحواجز الكمية غير الجمركية مثل نظام الحصص وتراخيص الاستيراد، زيادة على ذلك عدم اقتصار مفهوم التحرير التجاري على السلع بل يشمل أيضا تحرير الخدمات ورؤوس الأموال وتنقل الأشخاص⁸.

مرّ تحرير التجارة الدولية بعدة مراحل إلى أن وصل إلى هذا الكم الكبير من التبادل الدولي للسلع والخدمات حيث وصل نمو التجارة الدولية في سنة 2017 إلى 35 تريليون دولار أمريكي⁹. والجزائر منذ استقلالها إلى يومنا هذا مرت بعدة فترات اختلفت فيها السياسة التجارية المتبعة بين التحرير والتقييد؛ والتي يمكن تلخيصها كما يلي:

أ- **مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية (1962-1970):** بعد استقلال الجزائر سنة 1962 واصلت العمل بالقوانين الفرنسية في الأمور التي لا تتعارض مع سيادتها الوطنية وفقا لنص القانون رقم: 157/62 المؤرخ في: 1962/12/31 بما فيها الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية بالإضافة لعدم توفر كفاءات محلية في تلك الفترة قادرة على أن تحدث تغييرات والنهوض بالاقتصاد الوطني، وبالتالي واصلت الجزائر الرقابة على التجارة الخارجية مثل ما كان معمولاً به من طرف الاستعمار¹⁰، حيث اقتضت الرقابة في هذه المرحلة على الاستيراد من خلال ثلاث أليات كالآتي:

- التعريف الجمركية: تم التفريق بين السلع وتصنيفها من حيث النوع ومن حيث المنشأ وفرض ضريبة جمركية على كل صنف.
- الرقابة على الصرف: بمقتضى القانون رقم: 144/162 المؤرخ في 1962/10/13 تم إنشاء بنك مركزي ومنحه صلاحيات الرقابة على الصرف بمراقبة حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج.

- حصر الواردات أو ما يعرف بنظام الحصص: بموجب المرسوم رقم: 188/63 المؤرخ في 1963/05/16 الذي ينص على حصر قائمة السلع المرخص باستيرادها وقائمة السلع المحظورة من الاستيراد والكميات المسموح باستيرادها بهدف حماية الانتاج الوطني¹¹.

ب- **مرحلة احتكار التجارة الخارجية 1970-1989:** شهدت هذه المرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية بهدف التحكم وضبط التدفقات التجارية وتحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامة في جميع القطاعات حيث بلغت نسبة رقابة الدولة للواردات 80%. وخلال سنة 1974 تم اعتماد رخص عامة للاستيراد مصحوبة بالاستفادة من العملة الصعبة للمؤسسات العمومية والمؤسسات الخاصة حسب الحاجة¹².

⁷ Allaro, H. B. (2012). «The impact of trade liberalization on the Ethiopia's trade balance». American Journal of Economics, vol2, n5, p 76

⁸ علي خضرة كريم، م. (2014). «تحرير التجارة الخارجية في العراق: الواقع، الآثار، الأفق». مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية. المجلد 8، العدد 31، ص 15

⁹ Dogru, T. Isik, C. & Sirakaya-Turk, E. (2019). «The balance of trade and exchange rates: Theory and contemporary evidence from tourism». *Tourism Management*, n 74, p 12

¹⁰ أولاد زايد، ع. حريش، ن. (2017). « سياسات تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنوع صادرات الدول المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس ». مجلة الباحث لاقتصادي. العدد 7. ص 94

¹¹ مكاي، أ. بابا حامد، ك. (2018). « السياسات التجارية الخارجية و أثرها على قطاع المحروقات في الجزائر ». مجلة الدراسات الاقتصادية المعقدة. العدد 7. ص 86.

¹² بكريتي، ب. ودان، ب. (2021). « قياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 ». مجلة الاستراتيجية والتنمية. المجلد 11، العدد 1، ص 370.

ج- مرحلة التحرير الجزئي للتجارة الخارجية 1990-1993: تعرف هذه المرحلة أيضا بمرحلة الشروع في التحرير حيث تجسد الانطلاق الفعلي لتحرير التجارة الخارجية بصدور قانون النقد والعرض سنة 1990 الذي نص على التحرير الجزئي للتجارة الخارجية وتفكيك احتكار الدولة لها مع السماح لكل من يجوز سجلا تجاريا بممارسة الاستيراد والتصدير والحصول على العملة الصعبة لتغطية نشاطه ابتداء من أفريل 1991 وإلغاء رخص الاستيراد، كما تضمن هذا القانون مجموعة من المبادئ الأساسية نذكر منها:

- استقلالية البنك المركزي وتوسيع صلاحياته.
- تحرير البنوك التجارية.
- التقليل من تمويل المؤسسات العمومية من طرف الخزينة العمومية¹³.

لكن خلال سنة 1992 تبين للدولة أن هذه السياسة أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني مما استلزم العودة إلى التقييد بفرض ضرائب على أرباح الشركات والرسم على القيمة المضافة من خلال قانون المالية لسنة 1992 واستمر الحال إلى غاية نهاية سنة 1993.

د- مرحلة التحرير الكامل للتجارة الخارجية 1994-2018: في هذه المرحلة تخلت الجزائر عن الاقتصاد المخطط واتجهت نحو اقتصاد السوق. ففي سنة 1994 تم إبرام اتفاقية Stand by بين الجزائر وصندوق النقد الدولي مفادها إعادة جدولة الديون الخارجية للجزائر مع اشتراط ضرورة تحرير التجارة الخارجية والقيام بإصلاحات اقتصادية تضمنت تحرير نظام الصرف الأجنبي وتقليص الرسوم الجمركية على الواردات¹⁴.

شملت الإصلاحات التي أملاها صندوق النقد الدولي على الجزائر كلا من الصادرات والواردات كما يلي:

- بالنسبة للصادرات: تم السماح بتصدير كل السلع باستثناء السلع المحظورة، وبموجب قانون المالية لسنة 1996 تم استحداث صندوق خاص بترقية الصادرات (Fonds Spécial Pour La Promotion Des Exportations) FSPE دوره مساعدة وتوجيه المؤسسات المحلية على المشاركة في المعارض الدولية المعتمدة من طرف وزارة التجارة وتأمين الشركات المصدرة.
- بالنسبة للواردات: في أفريل 1994 تم إلغاء كافة القيود على الاستيراد وتخفيض نسبة التعريفات الجمركية تدريجيا، كما تم السماح باستيراد كافة البضائع باستثناء المواد المحرمة شرعا والمواد الممنوعة بأغراض صحية والمواد المدعمة من طرف الدولة¹⁵. بعد التراجع الهيب لأسعار النفط منذ أواخر سنة 2014 اتجهت الجزائر إلى فرض قيود على الواردات بالرفع من قيمة الحقوق والرسوم الجمركية كما تم ضبط الكميات اللازمة للاستيراد بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 15/15 الصادر في: 15/07/2015،¹⁶
- إن ضبط قياس دقيق للتحرير التجاري أمر صعب على الرغم من محاولة الاقتصاديين إلا أنهم لم يصلوا إلى إجماع على مقياس معين على غرار Dollar 1992-Sagset warmer 1995-Harrison 1996-Edruards1997-Grzznway 2002 وأخرون، كما اعتمد البعض الآخر تصنيف التحرير التجاري حسب عدة معايير وتقسيمه إلى مجموعات حسب الانفتاح وتدفق التجارة المعدلة والتعريفات الجمركية والمقاييس غير الرسمية أو النوعية والمؤشرات المركبة والمؤشرات حسب الأسعار¹⁷.

¹³ مكاي، ا. بابا حامد، ك. (2018). مرجع سابق. ص 87.

¹⁴ غطاس، ع. زوزي، م. (2015). « أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2011 ». مجلة الباحث. العدد 15، ص 286.

¹⁵ زرار، س. موساوي، م. (2020). « تطور التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 2000-2017 ». مجلة الاقتصاد و الإدارة. المجلد 8، العدد 2، ص 31.

¹⁶ الجريدة الرسمية العدد 41 لسنة 2015

¹⁷ بوكافي، ن. العقريب، ك. (2018). « أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول الصاعدة: دراسة قياسية ». مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات. العدد 13، ص 357.

2-1 ميزان المدفوعات:

عرّف صندوق النقد الدولي ميزان المدفوعات أنه سجل إحصائي مزدوج القيد يلخص جميع المعاملات بين المقيمين وغير المقيمين لدولة ما خلال فترة زمنية محدد غالباً ما تكون سنة، يسجل فيه حركة كل من السلع والخدمات، الذهب، حقوق السحب الخاصة ورؤوس الأموال ويمكن استعماله كمؤشر للنمو والاستقرار الاقتصادي¹⁸. لميزان المدفوعات أهمية اقتصادية كبيرة حيث يعتبر مؤشراً لتطور الاقتصاد ويمثل قاعدة بيانات لمساعدة صانعي السياسات الاقتصادية في انتهاز سياسة معينة، كما يعطي معلومات عن قوة ارتباط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الخارجي والتأثير فيه ويساهم في تحديد المكانة الاقتصادية للبلد والتنبؤ بالوضع الاقتصادي مستقبلاً وتفسير وتقييم الظواهر الاقتصادية. ونظراً لتعدد العمليات التجارية واختلافها كان لزاماً تقسيم ميزان المدفوعات إلى عدة حسابات لتسهيل عملية تسجيل المعلومات، فنجد عمودياً مقسماً إلى قسمين، عمود أيمن يمثل الجانب الدائن تسجل فيه كل العمليات التي يترتب عنها دخول العملة الأجنبية إلى البلد وعمود أيسر يمثل الجانب المدين يسجل فيه كل العمليات التي يترتب عنها خروج العملة الأجنبية، أما أفقياً قسمه صندوق النقد الدولي في طبعته السادسة الصادرة عام 2009 إلى أربعة أقسام رئيسية أهمها:¹⁹

- أ- الحساب الجاري : يشمل هذا الحساب الميزان التجاري للسلع والخدمات بالإضافة إلى حساب التحويلات من جانب واحد:
- حساب السلع (الميزان التجاري المنظور): تسجل فيه جميع العمليات السلعية من الصادرات والواردات من السلع فقط، يمثل رصيده الفرق بين قيمة الصادرات والواردات.
- حساب الخدمات (الميزان التجاري غير المنظور): تسجل فيه العمليات الخاصة بالصادرات والواردات من الخدمات والفرق بينهما يمثل رصيد هذا الحساب.
- حساب التحويلات من جانب واحد: تسجل فيه جميع الانتقالات بدون مقابل والتي تكون من جانب واحد مثل المساعدات المالية، الهدايا، الهبات...²⁰
- ب- حساب رأس المال: هو حساب خاص بحركة رؤوس الأموال من وإلى خارج الوطن كالتقروض الخارجية القصيرة والطويلة الأجل والاستثمار الأجنبي ويعني آخر استيراد وتصدير رؤوس الأموال.²¹
- ت- حساب السهو والخطأ: الغرض من هذا الحساب هو الموازنة المحاسبية، من خلاله يتم تدارك الأخطاء أو ما يعرف بالتناقض الإحصائي ويستخدم رصيده لتثمين الوضعية لكي يُستدل بما من طرف السلطات النقدية.²²

2- تحليل واقع الاقتصاد الجزائري:

1-2 رصيد ميزان المدفوعات: كما أشرنا سابقاً أن ميزان المدفوعات هو حساب مزدوج القيد، ورصيده الإجمالي هو الفرق بين

مدخلات ومخرجات الدولة، والرسم البياني التالي يبين تطور رصيد ميزان المدفوعات الجزائري:

¹⁸ Imoughele, L. E. Ismaila, M. (2015). « Monetary policy and balance of payments stability in Nigeria». *International Journal of Academic Research in Public Policy and Governance*, vol2,n1, 1-15.p 4

¹⁹ الحاج العربي، م. إلياس، ا. (2020). « دراسة العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي و ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2000-2017». *المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي*. المجلد 8، العدد 1، ص 116.

²⁰ لياس، ع. محرز، ن. (2021). «أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة 2000-2019». *مجلة البشائر الاقتصادية*. المجلد 7، العدد 2، ص 340.

²¹ خروف، م. ثومرية، ر. فريحة، ل. (2020). «أثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية للفترة 2000-2016». *مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي*. المجلد 14، العدد 1، ص 23.

²² جليطي، ن. (2021). «أثر قنوات السياسة المالية على ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية للفترة 1993-2016». *مجلة المالية و الأسواق*. المجلد 8، العدد 1، ص 231.

الشكل 01 : رصيد ميزان المدفوعات بالمليار دولار أمريكي.



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على بيانات البنك المركزي الجزائري.

من خلال الملحق رقم 01 (أنظر قائمة الملاحق) قمنا بإنشاء الشكل البياني رقم 01 الذي يظهر لنا أن رصيد ميزان المدفوعات غير مستقر ومتأرجح خلال طول فترة الدراسة، فخلال الفترة من 1992 إلى 2002 عرف تذبذبا وانخفاضا في قيمه وتأرجح بين العجز والفائض. أما المرحلة من 2002 إلى 2008 شهدت فائضا في ميزان المدفوعات مع تزايد في الرصيد بشكل مستمر وملحوظ حيث بلغ سنة 2002 قيمة: 3,66 مليار دولار أمريكي، ثم تزايد بشكل سريع إلى أن بلغ سنة 2008 أعلى قيمة له قدرت ب: 36,99 مليار دولار أمريكي. أما خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013 حافظ ميزان المدفوعات على رصيده الموجب لكنه تأرجح بين النمو والتدهور فانخفض سنة 2009 إلى قيمة 3.86 مليار دولار أمريكي بعد أن كان في أعلى مستوى له سنة 2008، ثم عرف رصيد ميزان المدفوعات انتعاشا نسبيا سنة 2010 إلى أن وصل إلى قيمة 20.14 مليار دولار أمريكي سنة 2011، لكن لم يدم طويلا فسرعان ما عاد إلى التدهور فبلغ سنة 2013 قيمة: 0.13 مليار دولار أمريكي. وفي سنة 2014 شهدت عجزا بقيمة: -5.88 مليار دولار أمريكي وهي أول مرة يسجل رصييدا سالبا منذ سنة 1999، كما بلغ سنة 2015 أضعف قيمة له ب: -27.54 مليار دولار أمريكي، رغم الإصلاحات الاقتصادية المتخذة من طرف الدولة وسعيها في تدارك هذا العجز إلا أنها لم تنجح فبقي سالبا حتى سنة 2019 فبلغ قيمة: -16.93 مليار دولار أمريكي.

2-2 الانفتاح التجاري:

من أكثر المؤشرات استعمالا في الدراسات الاقتصادية مؤشر الانفتاح التجاري أو ما يعرف أيضا بمؤشر كثافة التجارة ويحسب بنسبة مجموع الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الاجمالي²³. ويعبر عنه بالشكل الرياضي التالي:

$$T = (X + M) / \text{PIB}$$

T: نسبة الانفتاح التجاري. X: حجم الصادرات. M: حجم الواردات. PIB: الناتج المحلي الاجمالي

الشكل 02: تطور الانفتاح التجاري



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على بيانات البنك الدولي.

²³ Skipton, C. D. (2003). « The measurement of trade openness. The Florida State University».p08

من خلال الملحق رقم 01 (أنظر قائمة الملاحق) تم إنشاء الشكل البياني رقم 02 الذي يبين لنا تذبذب مؤشر الانفتاح التجاري الجزائري خلال فترة الدراسة كما تظهر لنا مرحلتين أساسيتين مر بهما كما يلي:

الفترة الممتدة من سنة 1992 إلى سنة 2008: تميزت هذه المرحلة بتزايد مستمر لمؤشر الانفتاح التجاري خلال معظم مراحلها تخللها انخفاض طفيف حيث بلغ في نهاية هذه المرحلة سنة 2008 ما يعادل 76.68% بعد أن كان سنة 1992 يعادل 41.28% وهذا ما يفسر بالتوجه نحو اقتصاد السوق والارتفاع الرهيب لحجم الواردات خلال تلك المرحلة.

الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى سنة 2019: عرف الانفتاح التجاري انخفاضا خلال هذه المرحلة، فبعد الأزمة العالمية سنة 2008 كان الانفتاح التجاري في تلك السنة في أعلى قمة له ب: 69.46% ثم شرع في الانخفاض تدريجيا ليصل سنة 2019 إلى أدنى قيمة له ب: 45.27%.

2-2 سعر الصرف الدينار- دولار:

الشكل 03: تطور سعر الصرف الدينار - الدولار الأمريكي



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على بيانات البنك الدولي.

من خلال الملحق رقم 01 (أنظر قائمة الملاحق) تم إنشاء الشكل البياني رقم: 03 الذي يبين لنا ارتفاع سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي منذ سنة 1992 حيث بلغ قيمة 21.83 دينار مقابل واحد دولار وإلى غاية سنة 2019 اين بلغ أعلى قيمة خلال فترة الدراسة ب: 119.36 دينار مقابل واحد دولار باستثناء بعض السنوات التي شهدت انخفاضا طفيفا ولم يدم طويلا.

4-2 سعر البترول:

الشكل 4: تطور سعر البترول بالدولار الأمريكي للبرميل



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا على إحصائيات منظمة الأوبك

من خلال الملحق رقم 01 (أنظر قائمة الملاحق) تم إنشاء الشكل البياني رقم: 04 الذي نلاحظ من خلاله أن سعر البترول شهد ارتفاعا مستمرا باستثناء بعض السنوات، كما عرف ارتفاعا في القيمة بشكل رهيب بعد سنة 2004، فبعد أن كانت قيمته خلال الفترة من سنة 1992 إلى 2003 لم تتعدى 30 دولارا للبرميل ارتفعت بشكل ملحوظ إلى أن تحطت حاجز 100 دولار في السنوات من 2011 إلى 2013. بعد صدمة النفط سنة 2014 تدهورت قيمته من جديد لتعادل 40.76 دولار للبرميل خلال سنة 2016 ليعرف بعدها انتعاشا طفيفا.

3- الدراسة القياسية:

3-1 البيانات المستخدمة: لتقدير العلاقة استخدمنا البيانات السنوية لرصيد ميزان المدفوعات و مؤشر الانفتاح التجاري وسعر الصرف وسعر البترول خلال الفترة الممتدة من سنة 1992 إلى غاية سنة 2019. قمنا بتجميع هذه البيانات اعتمادا على قاعدة بيانات البنك الدولي ومنظمة الأوبك والبنك المركزي الجزائري.

3-2 تحديد النموذج القياسي:

لقياس أثر الانفتاح التجاري على ميزان المدفوعات في ظل تقلبات أسعار النفط وسعر الصرف في الجزائر اعتمدنا على النموذج القياسي الذي يسمح لنا بدراسة هذا الأثر وقد أخذ النموذج الصيغة الرياضية التالية:

$$BP = a_0 + a_1 \text{Open} + a_2 \text{Exch} + a_3 \text{PP} + u$$

BP: يمثل رصيد ميزان المدفوعات (Balance of Payments) وهو متغير تابع للنموذج.

Open: يمثل مؤشر الانفتاح التجاري (Trade Open) وهو المتغير المستقل الأول للنموذج.

Exch: يمثل سعر الصرف الدولار مقابل الدينار (exchange rate) وهو المتغير المستقل الثاني للنموذج.

PP: يمثل سعر البترول (oil price) وهو المتغير المستقل الثالث للنموذج

a0, a1, a2, a3: تمثل معاملات النموذج.

u: تمثل حد الخطأ.

3-3 الطريقة المستخدمة:

لتقدير العلاقة بين المتغيرات، استخدمنا منهج الانحدار الذاتي لفجوات الإبطاء الموزعة (ARDL) الذي تم تطويره بواسطة (Pesaran, Shin and Smith, 2001) حيث يسمح بفحص العلاقة في المدى الطويل وال المدى القصير²⁴. وله عدة مزايا مقارنة باختبارات التكامل المشترك الأخرى مثل (Johansen and Johansen 1988) and (Granger 1987), (Juselius 1990). تتمثل أهم هذه المزايا في إمكانية تطبيقه سواء كانت السلاسل الزمنية متكاملة عند المستوى I(0) أو عند الفرق الأول I(1) أو مزيج بينهما²⁵.

3-4 تقدير النموذج القياسي:

3-4-1 اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

حتى نعلم على بيانات أي سلسلة زمنية في الدراسات القياسية يجب أولا التحقق من استقرارها وذلك من أجل تفادي الحصول على نتائج مزيفة²⁶. يعتبر اختبار جذور الوحدة من أهم الطرق للتأكد من استقرار السلسلة الزمنية وتكاملها²⁷، رغم وجود عدة وسائل لاختبار جذور الوحدة استخدمنا في دراستنا اختبار Augmented Dickey-Fuller واختبار philips-perron والنتائج مبينة في الجدول التالي:

²⁴ Dogru, T. Isik, C. & Sirakaya-Turk, E. (2019). «The balance of trade and exchange rates: Theory and contemporary evidence from tourism». *Tourism Management*, 74, p 16

²⁵ Hadji, y. « The reasonableness of the uncovered interest rate parity theory in explaining the fluctuations of the euro-dollar exchange rate: an empirical study for the period 1999-2019». *Noth African Review Of Economics And Management*. vol. 7, n° 2, p. 69.

²⁶ مساعد، ج. (2019). أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه «أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة

1996-2016»، جامعة قلمة، ص 152

²⁷ بن معمر، ع. (2019). «العلاقة بين سعر البترول والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مقاربة ARDL خلال الفترة 1980-

2015»، المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 09، العدد 01، ص 75

الجدول 1: اختبار استقرار السلاسل الزمنية (ADF-PP)

القرار	PP		ADF		الفروق	المتغير
	القيمة الحرجة %5	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة %5	القيمة المحسوبة		
H0	-1.953	-1.488	-1.953	-1.483	Level	BP
H1	-1.954	-5.501	-1.954	-5.473	1 difference	
H0	-1.953	-0.067	-1.953	-0.087	Level	Open
H1	-1.954	-4.875	-1.954	-4.881	1 difference	
H0	-1.953	-2.136	-3.644	-4.040	Level	Exch
H1	-1.954	-2.879	-3.595	-3.579	1 difference	
H0	-1.953	-0.302	-1.953	-0.280	Level	PP
H1	-1.953	-4.492	1.954	-4.524	1 difference	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات Eviews 09

من خلال الجدول رقم 01 يتضح لنا أن السلاسل الزمنية للمتغيرات بما جذور الوحدة عند المستوى، و ليس بما جذور الوحدة عند الفروق الأولى مما يعني أن المتغيرات مستقرة ومتكاملة من الرتبة (1)I وبالتالي يمكن القيام باختبار التكامل المشترك.

3-4-2 منهجية الحدود لاختبار التكامل المشترك:

تختبر علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات عبر اختبار Bounds test مع تحديد الفرضية العدمية H0 القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة والنتائج مبينة في الجدول التالي:

الجدول 02: اختبار التكامل المشترك

النتيجة	القيمة الحرجة عند مستوى 10%		القيمة الحرجة عند مستوى 5%		F-statistic
	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الحد الأدنى	الحد الأعلى	
H1	2.37	3.2	2.79	3.67	4.944

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات EViews09

من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ أن القيمة المحسوبة (F-statistic) تساوي 4.944 وهي أكبر من القيمة الحرجة للحد الأعلى و الحد الأدنى عند مستوى معنوي 5% ومستوى معنوي 10%، وبالتالي نقبل فرضية عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج.

3-4-3 تقدير العلاقة في المدى الطويل:

الجدول 03: تقدير العلاقة في المدى الطويل

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EXCH	-0.262796	0.089359	-2.940916	0.0081
OPEN	1.117714	0.250473	4.462417	0.0002
PP	-0.131540	0.091544	-1.436902	0.1662

C -37.988464 14.771298 -2.571776 0.0182

المصدر: من مخرجات Eviews09

من خلال الجدول رقم: 03 نلاحظ أنه توجد علاقة طردية معنوية في الأجل الطويل بين الانفتاح التجاري و رصيد ميزان المدفوعات، حيث أن كل زيادة في الانفتاح التجاري بمقدار 1% تقابلها زيادة بمقدار 1.117% في رصيد ميزان المدفوعات، كما تبين أيضا أن سعر الصرف له أثر معنوي سالب على رصيد ميزان المدفوعات فكلما زاد سعر الصرف بنسبة 1% يقابله انخفاض رصيد ميزان المدفوعات ب:0.262%، في حين أن سعر البترول ليس له أثر معنوي على ميزان المدفوعات في الأجل الطويل لأن الاحتمالية بلغت 0.16 وهي أكبر من 5%.

4-4-4 تقدير العلاقة في الأجل القصير:

الجدول 04: نتائج تقدر العلاقة في المدى القصير

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EXCH)	-0.541336	0.137259	-3.943905	0.0008
D(OPEN)	0.508662	0.196730	2.585583	0.0177
D(PP)	0.316695	0.063098	5.019092	0.0001
CointEq(-1)	-0.483920	0.080505	-6.011073	0.0000

$$\text{Cointeq} = \text{BP} - (-0.2628 * \text{EX} + 1.1177 * \text{OPM} - 0.1315 * \text{PP} - 37.9885)$$

المصدر: من مخرجات eviews09

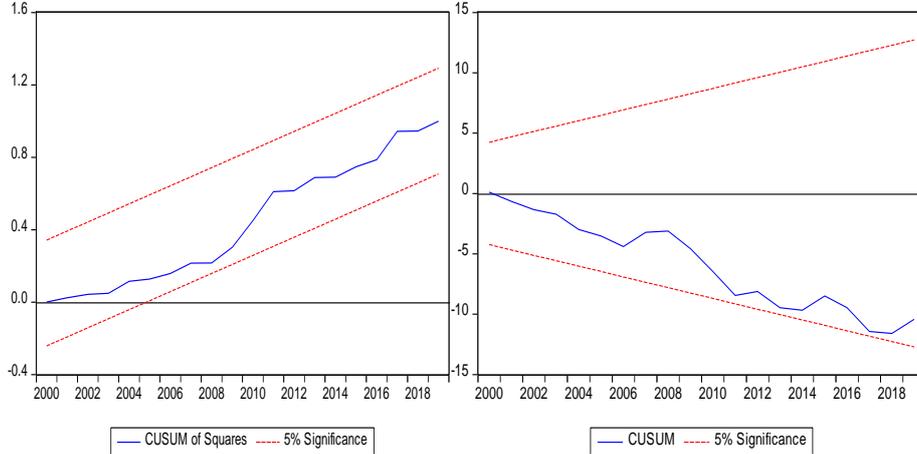
من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ أنه توجد علاقة طردية معنوية في الأجل القصير تربط كل من الانفتاح التجاري وسعر البترول برصيد ميزان المدفوعات، حيث الزيادة في الانفتاح التجاري ب1% تقابلها الزيادة بمقدار 0.508% في رصيد ميزان المدفوعات وكل زيادة في سعر البترول ب1% ينتج عنها زيادة في رصيد ميزان المدفوعات ب 0.316%. أما سعر الصرف فله أثر معنوي سالب على ميزان المدفوعات فكلما زاد سعر الصرف بنسبة 1% يقابله انخفاض رصيد ميزان المدفوعات ب:0.541%.

كما نستنتج أيضا من خلال نفس الجدول أن معامل حد تصحيح الخطأ سالب ومعنوي قدر ب:-0.48، وهذا ما يعني أنه كي يصل المتغير التابع المتمثل في ميزان المدفوعات إلى وضعية التوازن في الأجل الطويل يستغرق سنتين (02)، وأن 48% من مستوى التوازن في الأجل الطويل سيتم تصحيحه كل سنة.

5-4-4 اختبار استقرار النموذج:

للتأكد من عدم وجود تغيرات هيكلية في البيانات ومعرفة مدى استقرار وانسجام المعطيات، نستخدم اختبار المجموع التراكمي للبقايا المعاوَد (CUSUM) واختبار المجموع التراكمي لمربعات المعاودة (CUSUMSQ) وجاءت النتائج كما يلي:

الشكل 05: اختبار CUSUM -CUSUMSQ



المصدر: من مخرجات Eviews9

من خلال الشكل رقم 05 نلاحظ أن الشكل البياني لإحصائية اختباري $CUSUM - CUSUMSQ$ تقع داخل الحدود المرحلة عند مستوى معنوي 5% وهذا ما يفسر استقرار هيكلية للنموذج مع استقرار وانسجام نتائج الأجل الطويل والأجل القصير.

5 اختبار تشخيص النموذج:

1-5 اختبار عدم ثبات تبين حد الخطأ:

نستعمل اختبار ARCH للتأكد من مشكل عدم ثبات التبين بين حدود الخطأ العشوائي والنتائج مبنية كما يلي:

الجدول 05: نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.111817	Prob. F(1,24)	0.1591
Obs*R-squared	2.102774	Prob. Chi-Square(1)	0.1470

المصدر: من مخرجات Eviews9

نستنتج من الجدول رقم: 05 أن النموذج لا يعاني من مشكل عدم ثبات التبين بين حدود الخطأ العشوائي، كون أن القيمة المحسوبة (F-statistic) بلغت 2.11 بإحتمالية قدرت ب 0.15 وهي أكبر من 5%. واحتمالية R-squared قدرت ب: 0.14 وهي أكبر من 5%.

2-5 اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

إن جودة نموذج ARDL تتطلب حلو الدراسة من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، وللتأكد من ذلك نستعمل اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test والنتائج مبنية في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.715262	Prob. F(2,18)	0.5024
Obs*R-squared	1.987807	Prob. Chi-Square(2)	0.3701

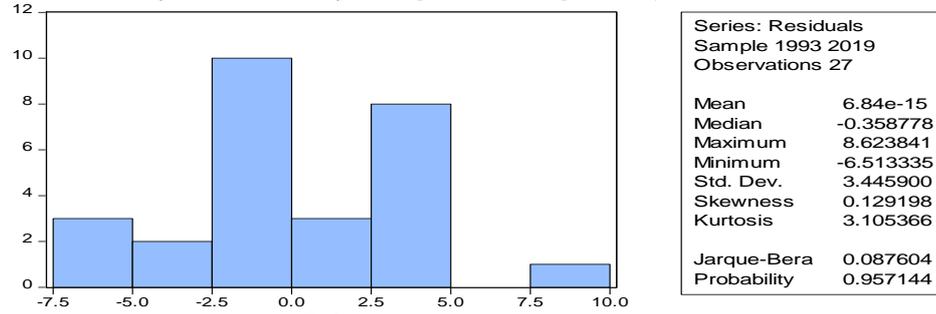
المصدر: من مخرجات Eviews9

نلاحظ من خلال الجدول رقم 06 أن القيمة المحسوبة (F-statistic) تساوي 0.715 وهي أكبر من القيمة الحرجة باحتمالية قدرت بـ 0.502 وهي أكبر من 5% وهذا ما يفسر بعدم وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

3-5 اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائي:

في هذه المرحلة نتأكد من أن البواقي توزع بشكل طبيعي وذلك بالاستعانة باختبار Jarque-Bera الذي يعتمد على معامل التناظر Skeuiness ومعامل التفلطح kurtosis، والنتائج مبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم 06: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائي



من خلال الشكل البياني يتضح أن قيمة Jarque-bera تساوي 0.08 باحتمالية (Prob) تساوي: 0.95 وهي أكبر من 5% وهذا ما يُفسر بأن البواقي توزع بشكل طبيعي.

الخاتمة:

إن تحرير التجارة الخارجية وتقلبات سعر الصرف وأسعار النفط يؤثران على أداء الاقتصاديات الوطنية وموازن المدفوعات. من خلال دراستنا عملنا على التأكد من هذا على ميزان المدفوعات الجزائري من خلال القيام بدراسة قياسية اعتماد فيها على منهج ARDL شملت الفترة الممتدة من 1992 إلى 2019، توصلنا إلى النتائج التالية:

- توجد علاقة طردية معنوية تربط الانفتاح التجاري برصيد ميزان المدفوعات، فالزيادة بمقدار 1% تقابلها الزيادة بـ 0.508% في رصيد ميزان المدفوعات في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فالزيادة بمقدار 1% تقابلها الزيادة بمقدار 1.117% في رصيد ميزان المدفوعات.

- سعر الصرف له أثر معنوي سالب على ميزان المدفوعات فكلما زاد سعر الصرف بـ نسبة 1% يقابله انخفاض رصيد ميزان المدفوعات بـ: 0.541% في الأجل القصير، أما في الأجل الطويل فالزيادة بنسبة 1% يقابله انخفاض رصيد ميزان المدفوعات بـ: 0.262%.

-توجد علاقة طردية معنوية بين سعر البترول و ميزان المدفوعات في المدى القصير فكل زيادة في سعر البترول بـ 1% ينتج عنها زيادة رصيد ميزان المدفوعات بـ 0.316%. أما في المدى الطويل فلا توجد علاقة معنوية بينهما.

- كي يصل المتغير التابع المتمثل في ميزان المدفوعات إلى وضعية التوازن في الأجل الطويل يستغرق سنتين (02)، وأن 48% من مستوى التوازن في الأجل الطويل سيتم تصحيحه كل سنة.

على ضوء هذه النتائج نوصي بضرورة تنوع اقتصادي والتحرر من سيطرة قطاع المحروقات على الاقتصاد الوطني لتفادي الأزمات وانخفاض أسعار النفط، وهذا ما يمكن تحقيقه من خلال ما يلي:

- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومرافقتها في تدويل نشاطها.
- تشجيع التصدير خارج المحروقات بتوفير تسهيلات إدارية و إعفاءات جبائية.
- توفير جو مناسب لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي من شأنه جلب تكنولوجيا حديثة تساهم في زيادة إنتاج المؤسسات والتصدير.

قائمة المراجع :

- **Allaro, H. B.** (2012). «The impact of trade liberalization on the Ethiopia's trade balance». American Journal of Economics, vol2,n5,p 75-81.
- **Aslam Chaudhary, A. Bader, A.**(2012), « Impact of Trade Openness on Exports Growth, Imports Growth and Trade Balance of Pakistan », Forman Journal of Economic Studies, vol. 8, p. 63-81.
- **Dogru, T. Isik, C. & Sirakaya-Turk, E.** (2019). «The balance of trade and exchange rates: Theory and contemporary evidence from tourism». *Tourism Management*, n 74, 12-23.
- **Hadji, y.** « The reasonableness of the uncovered interest rate parity theory in explaining the fluctuations of the euro-dollar exchange rate: an empirical study for the period 1999-2019».Noth African Review Of Economics And Management. vol. 7, n° 2, p.
- **Imoughele, L. E. Ismaila, M.** (2015). « Monetary policy and balance of payments stability in Nigeria». *International Journal of Academic Research in Public Policy and Governance*, 2(1), 1-15.
- **Mellal, C.**(2021), « The impact of trade openness on Algeria and Tunisia », Economic and Management Research Journal, vol. 15, n° 1, p. 35-52
- **Santos-Paulino, A. U.** (2004). «Trade liberalization and the balance of payments in selected developing countries». *The Manchester School*, vol72,n1,p 100-118.
- **Skipton, C. D.** (2003). « The measurement of trade openness. The Florida State University».
- **أولاد زايد، ع. حريش، ن.**(2017). « سياسات تحرير التجارة الخارجية كمدخل لتنوع صادرات الدول المغاربية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس». مجلة الباحث لاقتصادي. العدد 7، ص 90-104.
- **بكريتي، ب. ودان، ب.**(2021). « قياس أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2018». مجلة الاستراتيجية والتنمية. المجلد 11، العدد 1، ص 366-385.
- **بن معمر، ع.**(2019). « العلاقة بين سعر البترول والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مقاربة ARDL خلال الفترة 1980-2015». المجلة الجزائرية للمالية العامة، المجلد 09، العدد 01، ص 69-84
- **بوحيثم، ن. جماني، م.**(2020) « تأثير الانفتاح التجاري على الميزان التجاري فالجزائر خلال الفترة 1990-2017»، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 6، العدد 2، ص 169-192
- **بوكافي، ن. العقريب، ك.**(2018). « أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الدول الصاعدة: دراسة قياسية». مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات. العدد 13، ص 355-367.
- **جلطي، ن.**(2021). « أثر قنوات السياسة المالية على ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية للفترة 1993-2016». مجلة المالية و الأسواق. المجلد 8، العدد 1، ص 314-332.
- **الحاج العربي، م. إلياس، ا.**(2020). « دراسة العلاقة السببية بين الانفاق الحكومي و ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 2000-2017». المجلة العلمية المستقبل الاقتصادي. المجلد 8، العدد 1، ص 111-131.
- **خروف، م. ثومرية، ر. فريحة، ل.**(2020). «أثر الاستثمار الأجنبي على ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية للفترة 2000-2016». مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي. المجلد 14، العدد 1، ص 19-36.
- **دريس، ر.**(2014)، « انعكاسات الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات خلال الفترة 2000-2012»، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 11، ص 24-31.
- **زرار، س. موساوي، م.**(2020). « تطور التجارة الخارجية في الجزائر في ظل الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 2000-2017». مجلة الاقتصاد و الادارة. المجلد 8، العدد 2، ص 28-41
- **علي خضرة كريم، م.**(2014). « تحرير التجارة الخارجية في العراق: الواقع، الآثار، الأفاق». مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية. المجلد 8، العدد 31، ص 13-39
- **غطاس، ع. زوزي، م.**(2015). « أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2011 ». مجلة الباحث. العدد 15، ص 283-291
- **لياس، ع. محرز، ن.**(2021). « أثر تقلبات أسعار النفط على ميزان المدفوعات الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي VAR خلال الفترة 2000-2019». مجلة البشائر الاقتصادية. المجلد 7، العدد 2، ص 337-350.
- **مساعد، ج.**(2019). أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه «أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1996-2016»، جامعة قلمة.

- مكاي، ا. بابا حامد، ك. (2018). « السياسات التجارية الخارجية و أثرها على قطاع المحروقات في الجزائر ». مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة. العدد 7. ص 107-82.
- الجريدة الرسمية العدد 41 لسنة 2015

الملاحق:

الجدول رقم 01: تطور مؤشرات الدراسة

السنوات	ميزان المدفوعات	الانفتاح التجاري	سعر الصرف	سعر البترول
1992	0,23	41,289	21,836	18,44
1993	-0,01	38,431	23,345	16,33
1994	-4,38	42,418	35,058	15,53
1995	-6,32	48,744	47,662	16,86
1996	-2,09	47,591	54,748	20,29
1997	1,16	46,872	57,707	18,86
1998	-1,74	40,692	58,738	12,28
1999	-2,38	44,586	66,573	17,44
2000	7,57	65,947	75,259	27,6
2001	6,19	53,106	77,215	23,12
2002	3,66	54,206	79,681	24,36
2003	7,47	52,374	77,394	28,1
2004	9,25	57,976	72,06	36,05
2005	16,94	64,302	73,276	50,59
2006	17,73	65,001	72,646	61
2007	29,53	65,043	69,292	69,04
2008	36,99	69,459	64,582	94,1
2009	3,86	61,56	72,647	60,86
2010	15,58	60,497	74,385	77,38
2011	20,14	60,364	72,937	107,46
2012	12,06	58,473	77,535	109,45
2013	0,13	57,21	79,368	105,87
2014	-5,88	55,488	80,579	96,29
2015	-27,54	52,036	100,691	49,49
2016	-26,03	48,186	109,465	40,76
2017	-21,76	47,766	110,961	52,51
2018	-15,82	50,383	118,616	69,78
2019	-16,93	45,269	119,36	64,04

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي، منظمة الأوبك والبنك المركزي الجزائري.